

## التدخل العسكري في ليبيا ودوره في انهيار الدولة

## The military intervention in Libya and it's role in the country's collapse

فرحاتي بلقاسم<sup>1</sup>

طالب دكتوراه جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -

b.ferhati2009@gmail.com

د. رازي نادية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة -

razi.nadia@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2021/03/19 القبول 2021/08/05 النشر على الخط 2021/12/15

Received 19/03/2021 Accepted 05/08/2021 Published online 15/12/2021

## ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية الوضع في ليبيا منذ عام 2011م، بداية بتدخل حلف الشمال الأطلسي، استنادا لقرار مجلس الأمن تحت رقم 1970م، و1973م، الذي أعطى للتدخل الغطاء الإنساني، وحماية المدنيين، وفي هذا بيان وتوضيح للدور الذي لعبه التدخل الأجنبي في انهيار الدولة الليبية، حيث تناولت في المحور الأول التدخل العسكري من ناحية المفهوم، مع بيان أنماطه، أما في المحور الثاني تمّ التطرق للنزاع في ليبيا عام 2011م، والخلفيات التي دفعت الشعب الليبي إلى القيام بالثورة ضد نظام معمر القذافي، مع بيان الأسباب المعلنة والخفية للتدخل العسكري في ليبيا عام 2011م، وقد كان لهذه الأزمة ردود فعل إقليمية ودولية متباينة بين الإدانة والمساندة والتحفّظ، وهذا ما تمت دراسته في المحور الثالث، وفي المحور الرابع والأخير وقفنا على الآثار والتداعيات التي نتجت عن تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، ومنها: السياسية والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، والثقافية، التي جعلت من ليبيا دولة منهارة تحتاج إلى إعادة البناء.

**الكلمات المفتاحية:** التدخل العسكري؛ الأزمة؛ انهيار الدولة؛ آثار التدخل؛ ليبيا.

## Abstract:

This paper deals with the situation in Libya since 2011, starting with NATO intervention based on Security Council resolution of 1970 and 1973, which gave the intervention a humanitarian cover with the protection of Civilians. This is a clear statement of the role played by the foreign intervention in the collapse of Libya. In the first chapter, I dealt with the military intervention By definition and styles. In the second chapter, it deals with the conflict in Libya in 2011 and the backgrounds which lead to the revolution against El Geddafi, stating the main reasons behind the military intervention in 2011. This crisis had a mixed international reactions, between condemnation, support and neutrality, and this is what's been dealt with in the third chapter. In the last chapter, we put some light on the various international outcomes following the NATO intervention in Libya, in terms of politics, security, economy, culture and humanity which left the country devastated and in need of restoration and rebuilding.

**Keywords:** Military intervention; the crisis; country collapse; intervention effects; Libya.

## 1. مقدمة:

شهدت المنطقة العربية منذ مطلع عام 2011م أحداثا واحتجاجات اصطلاح عليها ما يعرف بـ"الربيع العربي" الذي هو عبارة عن احتجاجات، ومظاهرات، وانتفاضات انطلقت شرارتها بتونس، والتي أطاحت بنظام الحكم، ثم واصلت الانتشار في جميع ربوع الوطن العربي، ومن الملاحظ عدم تناسق مواقف القوى الكبرى والإقليمية إزاء هذه الدول، فرغم استعمال كل الأنظمة العربية للعنف المفرط ضد المدّيين إلا أن طبيعة ردود الأفعال الدولية والإقليمية قد اختلفت من حالة إلى أخرى، ففي حين منحت القوى الغربية الوقت الكافي للنظاميين التونسي والمصري لحل أزمتيهما، فإن الأمر كان مخالفا بالنسبة للنظام الليبي إذ ضغطت مجموعة من الدول على مجلس الأمن لإصدار قرار يسمح لها بالتدخل عسكريا بحجة إنقاذ المدنيين من تعسف السلطة الحاكمة. غير أن التدخل في ليبيا لم يزد الأوضاع إلا سوءاً، فكانت نتائجه وخيمة على ليبيا دولة وشعباً، وهو ما سنحاول الوقوف عليه في هذا الورقة البحثية، التي ننطلق فيها من الإشكالية التالية:

## ما مدى إسهام التدخل العسكري في ليبيا عام 2011م في تدمير المؤسسات وانهيار الدولة؟

وننطلق في بحثنا هذا من فرضية مفادها أن التدخل العسكري الأجنبي في النزاعات الداخلية له تأثير سلبي على الدولة ومؤسساتها، ويزيد من تأزم الوضع وتعقيده بدل احتوائه.

كما تسعى هذه الدراسة لكشف أبعاد التدخل الدولي في ليبيا، والأهداف الحقيقية التي يسعى حلف الشمال الأطلسي تحقيقها من وراء تدخله في ليبيا، وأنها كانت مبنية على خدمة مصالح بعض الدول الغربية، وهذا ما ظهر جلياً في آثار هذا التدخل على كل الأصعدة، وكان له الدور الفعال في تدمير الدولة الليبية وانهيارها.

وترجع أهمية هذه الدراسة لعدة اعتبارات أهمها: الرغبة في فهم الأبعاد الحقيقية للتدخل الدولي في ليبيا، وتوضيح آثاره؛ التي جعلت ليبيا اليوم دولة منهارة، تحتاج إلى إعادة بناء مؤسساتها.

وللإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور هي كالتالي:

المحور الأول: التدخل العسكري مفهومه وأنماطه

المحور الثاني: النزاع في ليبيا 2011م.

المحور الثالث: الموقف الدولي والإقليمي من النزاع في ليبيا 2011م.

المحور الرابع: آثار التدخل العسكري في ليبيا عام 2011م.

## 2. التدخل الدولي العسكري مفهومه وأنماطه

مع نهاية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، تميزت بانتقال النزاعات من طبيعتها الدولية إلى نزاعات داخلية، في شكل حركات انفصالية ونزاعات قومية وغيرها من الأسباب، وأمام هذه الظاهرة التي تتنامى كانت هناك ردة فعل دولية، واستجابة اختلفت في شكلها بين الإنسانية، والعسكرية، والسياسية، والدبلوماسية.

## 1.2 مفهوم التدخل العسكري:

قدم فريدريك بيرسون تعريفاً للتدخل العسكري على أنه: "تحريك جنود أو قوات عسكرية من طرف دولة مستقلة أو مجموعة من الدول عبر حدود دولة مستقلة أخرى، للضغط في حادثة سياسية أو قضايا متعلقة بالدولة المتدخلة. وتشمل مبررات التدخل العسكري ما يلي:

- ✓ كسب أو الاستحواذ على إقليم معين
- ✓ حماية مجموعات اجتماعية في الدولة المستهدفة
- ✓ الترويج لإيديولوجية أو نظام عقائدي<sup>(1)</sup>.

وهذا يعني استعمال القوة العسكرية للتدخل في أراضي دولة أخرى لعدة أهداف، منها التوسع، أو بحجة حماية السكان، وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية بحجة الديمقراطية وحقوق الإنسان<sup>(2)</sup>.

يقدم مارتين وايت تعريفاً يميز فيه بين التدخل والحرب باعتبارهما عمليتين مختلفتين "يعد التدخل عملاً مباشراً وعنيفاً على مستوى العلاقات الدولية، لكنه لا يصل إلى درجة الحرب المعلنة بين دولتين أو أكثر لأن الحرب هي المرحلة القصوى في هذا التفاعل" وبهذا يكون التدخل سلوكاً يعتمد على التهديد باستعمال القوة إن لم يستخدمها فعلاً، كما يعرف التدخل كذلك بأنه "عمل يتضمن التغلغل أو الانخراط عسكرياً في شؤون دولة أخرى"<sup>(3)</sup>.

أما إسماعيل صبري مقلد فقد قدّم شكلين للتدخل هما التدخل الدفاعي والتدخل الهجومي.

**التدخل الدفاعي:** يهدف إلى منع إحداث تغيير في توازن القوى الموجودة، لأنه يضر بمصالح الدولة المتدخلة.

**التدخل الهجومي:** هو الذي يقوم بإحداث تغيير في توازن القوى الموجودة، وإحداث تغيير في نظام حكم الدولة المستهدفة، بطريقة تضمن أكبر قدر ممكن من النتائج الإيجابية للدولة المتدخلة<sup>(4)</sup>.

أما ريتشارد ليتل فقد عرّف التدخل بأنه استجابة وحدة سياسية خارجية لدافع تدخلي عند تأزم النزاع الداخلي في الدولة المتفككة، وهذا النزاع الداخلي هو السبب في تدخل طرف ثالث، لتحويل مجرى النزاع عبر المساعدة الخارجية لمصلحة الحليف الداخلي، وعلى ذلك فإن التفكك يعد أهم عنصر دافع للتدخل، لأنه دليل على عدم التجانس الاجتماعي والسياسي في الدولة، حيث يحاول كل طرف في النزاع الداخلي الاستعانة بآخر خارجي يسانده، فيؤدي ذلك إلى تحويل النزاع الداخلي إلى فراغ داخلي وخارجي، وتأخذ هذه الاستجابة أشكالاً متنوعة<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> جون بيلس وستيف سميث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 557.

<sup>(2)</sup> تمربط إيمان، تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية: دراسة مقارنة بين حالي كوسوفو و ليبيا، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط 1، 2017، ص 26.

<sup>(3)</sup> P.H.COLLINS, Dictionary of politics and governments ,ed, 3, (LONDON: BLOOMSBURY PUBLISHING .2004), p.125.

<sup>(4)</sup> يعقوب عبد الرحمان، التدخل الإنساني في العلاقات الأولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، ص 16.

<sup>(5)</sup> يعقوب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 16.

إن التدخل العسكري كإطار معرفي للتدخل الشامل، يعني -من خلال التعاريف السابقة- إرادة دولة أو منظمة دولية إحداث تغيير في المنظومة السياسية، والمجتمعية لدولة أخرى، بواسطة القوة الصلبة، ويكون هذا الفعل الدولي نابعا من إرادة خاصة أي (خارج الشرعية الدولية)، أو بمباركة من المجموعة الدولية وقد يكون بطلب من أحد الأطراف الداخلية المتصارعة من أجل قلب موازين القوى الداخلية لصالحها.<sup>(1)</sup>

## 2.2 أنماط التدخل العسكري

### 1.2.2 التدخل لأغراض عسكرية بحثة

هو التدخل الذي يقتصر على السلوك المتسم بالعنف، أي يقتصر مفهوم التدخل العسكري على استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها ضد دولة ما، من أجل التغيير أو الحفاظ على هيكل السلطة السياسية، ومن ثم ما يتعلق بسياساتها الداخلية أو الخارجية<sup>(2)</sup> فحسب هذا التعريف يقتصر التدخل لأغراض عسكرية عبر تجميع القوة والتهديد باستخدامها أو استخدامها فعلا، وذلك من أجل إحداث تغيير في سلطة الدولة المراد التدخل فيها، وهذا لا يكون حسبه إلا بالطرق العسكرية، والقوة الصلبة، وهو من بين التعاريف الضيقة، ويمكن إعطاء مثال على هذا وذلك عبر تدخل الولايات المتحدة في العراق، من أجل تغيير النظام أو السلطة الحاكمة في العراق، فقد كان ذلك التدخل استراتيجيا بحثا، واستعملت فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية من أجل القضاء على النظام تحت ما يسمى امتلاك العراق أسلحة نووية، والتهديد باستخدامها.<sup>(3)</sup>

### 2.2.2 التدخل لأغراض إنسانية

يعرف بأنه استخدام الوسائل القسرية من قبل دولة أو مجموعة من الدول، أو من قبل منظمة دولية، أو عالمية، أو إقليمية، أو الوكالات الإنسانية على أن يكون هدفها، أو على الأقل أحد أهدافها الرئيسية وقف انتهاكات حقوق الإنسان، والتي ترتكبها السلطات الحاكمة، أو منع أو التخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية في حالات النزاعات الداخلية.<sup>(4)</sup> وعرفه أيضا الفقيه أوبنهايم بأنه "التدخل الذي يستعمل القوة باسم الإنسانية، لوقف اضطهاد الدولة لرعاياها، وارتكابها لأعمال وحشية وقاسية ضدهم، يبرز هذا التدخل قانونيا".<sup>(5)</sup> ويرى توم فارو بأن التدخل الإنساني هو: "استعمال القوة أو التهديد بها من قبل دولة ما ضد أخرى، لإنهاء المعاملة السيئة التي تقوم بها الأخيرة ضد مواطنيها".<sup>(6)</sup>

(1) عبد الكريم باسماويل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، مجلة دفاتر السياسية والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 12، 2015، ص 218.

(2) محمد يعقوب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 18.

(3) كريم بوشوارب، إستراتيجية التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في المتوسط (دراسة حالة ليبيا)، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016/2017، ص 12.

(4) المرجع نفسه، ص 13.

(5) نقلا عن: حيدر موسى منخي القريشي، أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا أنموذجا، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2018، ص 99.

(6) نقلا عن: محمد غازي الجنابي، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط 1، 2010، ص 23.

أما سُهَيْلُ الْفَتْلَاوِي فيرى أن التدخل الإنساني هو: "تدخل الأمم المتحدة لفرض حالة معينة أو حماية أقلية تتعرض للاضطهاد، وانتهاك لحقوق الإنسان في دولة".<sup>(1)</sup>

بينما يذهب حسام أحمد هندراوي إلى إعطاء مفهوم واسع للتدخل الإنساني حيث يرى أنه لا يتم فقط باستعمال القوة المسلحة، وإنما يتم أيضا باللجوء إلى كافة وسائل الضغط السياسي أو الاقتصادي أو الدبلوماسي، شرط أن يكون من شأن اتخاذ هذه الأساليب حماية حقوق الإنسان في البلدان التي ينسب إليها الانتهاك الجسيم والمتكرر لهذه الحقوق.<sup>(2)</sup>

ومن أمثلة هذا التدخل هو التدخل الإنساني في العراق: وقد حصل هذا التدخل بمبرر التدخل لأغراض إنسانية وذلك نتيجة التمزيق العرقي في العراق، وتعرض الأكراد والشيعية لعمليات تطهير سنة 1991م، مما دفع المجتمع الدولي إلى النظر في هذه القضية على أن هنالك انتهاكات خطيرة ضد المدنيين والأقليات وما ترتب عليه من هجرة، وهو الأمر الذي دفع إلى تقديم فرنسا وبلجيكا لمشروع قرار مجلس الأمن المهدف منه تقديم المساعدات الإنسانية لأكراد العراق، وهو ما اتفق عليه مجلس الأمن باعتبار هذه الحالة هي تهديد للسلم والأمن الدولي، وطلب من العراق تسهيل عملية دخول المنظمات الإنسانية وعملها.<sup>(3)</sup>

### 3. النزاع في ليبيا 2011م.

شهدت الدول العربية مطلع عام 2011م ثورات أطلق عليها "الربيع العربي" نتيجة للأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وكانت ردود أفعال الحكومات العربية متباينة إزاء هذه الأخيرة، وكان النظام الليبي أشد تعنتاً وتمسك بالسلطة، مما أدى إلى أزمة سياسية وإنسانية، حركت المنظمات العالمية والإقليمية لوقف انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

#### 1.3 خلفيات الأزمة الليبية عام 2011م

لقد ظهرت الأزمة في ليبيا على شكل مواجهات بين المتظاهرين وقوى المعارضة الليبية من جهة وقوات وكتائب معمر القذافي من جهة أخرى، وقد تطورت الأزمة إلى نزاع مسلح، تقوده حركات سياسية ومليشيات مسلحة تطالب بإسقاط النظام الليبي القائم بزعامة معمر القذافي.<sup>(4)</sup> بحيث توجد عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية وإنسانية، كانت سببا في انتفاضة 17 فبراير 2011م نستعرضها فيما يلي:

#### 1.1.3 العامل التاريخي والسياسي: تاريخيا يوجد تنافس كبير بين الشرق والغرب الليبي، فيما يعرف بالصراع المناطقي،

وتعتبر بنغازي أهم مدن الشرق التي ساندت معمر القذافي للإطاحة بالنظام الملكي، إلا أنها أصبحت فيما بعد مركزا للتمرد والعصيان، نظر لقربها من مصر، حيث تشبّع شبابها بثقافة الانتفاض التي كانت نتيجة تأثرهم بالثورة الناصرية في مصر، كما عانت بنغازي من السياسة القمعية لمعمر القذافي.<sup>(5)</sup>

<sup>(1)</sup> سُهَيْلُ الْفَتْلَاوِي، الأمم المتحدة، دار الحامد، عمان، ج 1، ط 1، 2011، ص 139.

<sup>(2)</sup> حسام هندراوي، التدخل الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 49.

<sup>(3)</sup> خالد حساني، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الدولي الإنساني، مجلة المستقبل العربي، ع 425، جوان 2014، ص 43-44.

<sup>(4)</sup> أحمد عبد الله أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن والسلم الدوليين، دار الكتب القانونية، مصر، المحلة الكبرى، 2015، ص 45.

<sup>(5)</sup> مهدي محمد عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، تم التصفح يوم 13

ديسمبر 2019 على الساعة 10:50 صباحا على الموقع: <http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm>

أما سياسياً يُعد النظام السياسي الليبي امتداداً للثورة الناصرية المصرية، كما يؤكد ذلك العقيد معمر القذافي مراراً، وهذا يُعد أحد ركائز نظامه إضافة إلى المساواة والعدالة الاجتماعية وشرعية الكرامة، والهوية، والقيمة الرمزية للقذافي كمناضل الإمبريالية الدولية، هذا ما جعل قابلية الشعب لهذا النظام الجماهيري تتراجع، خاصة بعد المغامرات التي قام بها معمر القذافي على الساحتين الإقليمية والعربية والإفريقية والساحة الدولية. وفي كل مرة كان يدفع ثروات بلاده مقابل ذلك، حتى ترسخ شعور بالمرارة لدى الشعب الليبي من هذه المغامرات التي تجر في نهاية المطاف إلى تعويضات باهضة، ولم يجد الشعب الليبي منفذاً أمام القمع المسلط ضد كل حركة تمرد داخل وخارج البلاد، مع حبس ونفي كل المنشقين والمعارضين لنظام معمر القذافي.<sup>(1)</sup>

**2.1.3 العامل الاقتصادي:** تُعد ليبيا واحدة من الدول العربية المهمة المصدرة للنفط والغاز وتشكل الموجودات والاحتياطيات النفطية هدفاً أساسياً للشركات النفطية الغربية الأمريكية والأوروبية، إذ تقدر الاحتياطيات الليبية من النفط بثلاثين مليار برميل أي أكثر من احتياطي نفط بحر الشمال، هذه الثروة لم يستفد منها المجتمع الليبي في بناء بنية تحتية سليمة ونظام إقليمي فاعل، بسبب استئثار النظام السياسي الليبي بالثروة سيما ثروة النفط، الذي بقيت عائداته سرا من أسرار النظام، والذي لا يمكن لأي جهة أن تعرف حجم عوائدها واستثماراتها، وبما أن هذه الثروة من المفترض أن تُسهم في فرص ازدهار المواطنين بالمقابل همشت قطاعات واسعة من المجتمع.<sup>(2)</sup>

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، إذ تقدر أرصدة الفوائض المالية النفطية، بالمليارات من الدولارات، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلاً من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته. ويبدو أن الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة التي هيمن عليها القذافي هو: تبيد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي، بسبب الفساد المستفحل الذي عزز من دور اللجان الثورية وكثير من ضباط الجيش، والكتائب، و مكاتب الاتصال الخارجي، وغيرها من الدوائر التي تؤيد النظام، ففي تقري مؤشرات مدركات الفساد لعام 2010م جاءت ليبيا بالمرتبة (147) من بين (178) بلداً. لقد اغتنت عائلة القذافي وأتباعها على حساب تنمية البلاد، وبدلاً من أن يجعل القذافي من ليبيا، بمواردها النفطية الكبيرة، وبعدها سكانها المحدود، ومن خلال حكم ديمقراطي سليم، دولة حديثة تكون نموذجاً عربياً ويؤثر إيجابياً في الدائرة الأفريقية، أصبح النموذج الذي يثير السخرية، ويمثل واحداً من أبشع الأنظمة القمعية العربية.<sup>(3)</sup>

**3.1.3 العامل الإنساني:** تدهور أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة، من الحوادث التي توضح طبيعة حكم القذافي مجزرة سجن أبو سليم في شهر يونيو 1975م، حيث قامت قوات الأمن الليبي بإطلاق النار على الشُجناء، وهو ما أسفر عن مقتل نحو 1142 سجيناً، ولم تخضع هذه الحادثة لأي تحقيق فعال، ووجهت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية انتقادات شديدة للممارسات القمعية للنظام الليبي، فقد أعريت الأولى عن قلقها إزاء العدد الكبير المزعوم لحالات

(1) زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012/ 2013، صص 115-119.

(2) الخطيب نعمان احمد، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2004، ص 48.

(3) بكرو مرزوق، بزيان أمين، التدخل العسكري لحماية حقوق الإنسان (ليبيا نموذجاً)، مذكرة ماستر، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016/2017، صص 66-67.

الاختفاء القسري وحالات الإعدام خارج القضاء.<sup>(1)</sup> حيث استمر تجريم الأنشطة التي تعد ممارسة سلمية للحق في التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، كما ظلت عقوبة الإعدام مطبقة في ليبيا على عدد كبير من المتهمين.<sup>(2)</sup>

### 2.3 أسباب التدخل العسكري في ليبيا عام 2011م

للسياسة الدولية أثرها في تأطير المصالح الدولية بإطار قانوني، فلم يكن التدخل العسكري قبل ثورة 17 فبراير شرعا بقدر ما هو تحقيق لمصالح الدولة المتحكمة في المجتمع الدولي، إلا أن هذه الدولة تبرر أعمالها التدخلية بحجج منها قانونية متعلقة بالحرب على الإرهاب، ومنها أخرى تناغي الشعوب المضطهدة، وهي تلك المتعلقة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان.<sup>(3)</sup> ويمكن تقسيم هذه الأسباب والدوافع إلى قسمين: أسباب معلنة وأسباب خفية.

#### 1.2.3 الأسباب الخفية: كان وراء تدخل مجموعة من الدول عسكريا في ليبيا عام 2011م تحت غطاء حلف الناتو

مصالح خفية غير معلنة وهي:

أ - النفط: إن كان الاعتقاد مستقرا حول دوافع غزو العراق فإن الأمر لم يكن كذلك حول الدوافع الكامنة وراء التدخل في ليبيا سنة 2011م، فرغم تحجج اليساريين في فرنسا مثلا بالقضاء على القذافي، إلا أن الحقيقة التي لم يُصرَّح بها هي التحكم في نفط هذه الدولة، وتسليمه لشركاتها المتعددة الجنسيات. التي هلك لها القذافي منذ تسعينات القرن الماضي، وهذا ما حدث بالفعل حيث تحصلت الشركة البريطانية British Petroleum على عقد مدته سبع سنوات، كما تحصلت كذلك بعض الشركات الأمريكية على عقود للتنقيب والاستغلال، منها شركة إكس موبيل X Mobile وشركة أكسيدوننتال بتروليوم Occidental Petroleum، وهذا ما أثار حفيظة الرئيس الفرنسي لعدم حصول الشركات الفرنسية على حصة من النفط الليبي، ما جعله أكثر تحمسا لإسقاط نظام معمر القذافي.<sup>(4)</sup>

ب - الرغبة في التواجد العسكري: هناك عدة مؤشرات توحى بأهمية المنطقة العربية للقوى الغربية، وتجعل من العامل الجيوسياسي عاملا مؤثرا في موقف تلك القوى إزاء ما يعرف بالثورات العربية، كالبحث عن موضع قدم لقواتها العسكرية في شمال إفريقيا، إذ حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس قاعدة عسكرية على تراب إحدى دول المغرب العربي الكبير، ونقل مقر القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا (الأفريكوم) من شتوتغارت بألمانيا إلى إحدى دول شمال إفريقيا.<sup>(5)</sup> ولذلك دحض البعض حجة تدخل الناتو في ليبيا عام 2011م لأغراض إنسانية، حيث لطالما قامت الدول الغربية بحماية الأنظمة المستبدة العميلة ذات القيمة الإستراتيجية التي تسمح له بإقامة قواعد جوية وبحرية. وهذا ما رفضه معمر القذافي الذي سمح بنهب

(1) جمال حمود الضمور، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا والسودان والصومال، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2004، ص 105.

(2) منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010: حالة حقوق الإنسان في العالم، ص 191-289.

(3) حيدر موسى منخي القريشي، مرجع سابق، ص 275.

(4) لوهاب حدرياش، تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ع 4، 2017، ص 117-118.

(5) المرجع نفسه، ص 118.

ثروات ليبيا الاقتصادية، لكنه امتنع عن التحول إلى حليف إستراتيجي يساهم في العمليات العسكرية الغربية.<sup>(1)</sup> وبذلك يكون التدخل العسكري للئاتو في ليبيا قد منح الغرب أكثر الأراضي العربية موقعا إستراتيجيا، إذ تتوسط ليبيا شمال إفريقيا، وتعتبر المعبر الرئيسي إلى المشرق العربي، وبوابة الغرب، ورأس حربته إلى دول الساحل، ومغانم إفريقيا الشاسعة في إفريقيا السوداء.<sup>(2)</sup>

**2.2.3 الأسباب المعلنة:** تعتمد الدول الامبريالية إلى تبرير تدخلاتها في الدول بمبررات قانونية تأييدها الشرعية الدولية، والقانون الدولي، كما تستميل بهذه المبررات الشعوب المضطهدة والتي تعاني داخل دولها.

**أ - انعدام الديمقراطية:** يقوم النظام الليبي على نظام الحزب والواحد، ففي عام 1972م اعتمد القانون 71 والذي ينص على حظر إنشاء الأحزاب. وهذا من المبادئ الأساسية التي جاء بها الكتاب الأخضر الذي استعاض به عن الدستور، وبهذا تحول المجتمع الليبي إلى مجتمع مغلق تغيب عنه الأحزاب، والجمعيات الأهلية، والأندية، والأندية الثقافية، والروابط الشبابية، والصحافة الحرة، وأصبح المواطن مهتم بالبحث عن لقمة العيش والعمل له ولأسرته.<sup>(3)</sup> كما عمد نظام معمر القذافي إلى تدمير المجتمع المدني المعبر الحقيقي عن الديمقراطية.

وقد أعلن مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة بأن القذافي لا يستطيع أن يعطي أي شخص في ليبيا قطعة سلاح واحدة، لأن هذا سيكون ضده، وأوضح أن القذافي كان يخطب أمام أطفال أتى بهم من دور الرعاية، وإن المواطنين كانوا عبارة عن جنود يلبسون زيا مدنيا، وأستنكر تهديد القذافي بقتل أفراد شعبه من أطفال و نساء من أجل المجد.<sup>(4)</sup>

كما أشارت منظمة العفو الدولية إلى قمع الرأي المعارض، حيث كان انتقاد الزعيم الليبي يؤدي إلى الحجز الانفرادي، والتعذيب، ومن ثم السجن المؤبد.<sup>(5)</sup>

## ب - انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا 2011م

لقد واجه النظام الليبي المحتجين الذين خرجوا في تظاهرات مطالبة بالإصلاح السياسي في 15 فيفري 2011م باستخدام العنف المفرط، إذ قامت قوات القذافي باستخدام الأسلحة الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين، واستخدمت الذخيرة الحية وراح ضحية لهذه الأحداث ما يقارب 170 محتجا في بنغازي والبيضاء، وحوالي 1500 جريح، وفي مدة زمنية قصيرة تحولت الاحتجاجات الشعبية في ليبيا إلى حرب مفتوحة بين طرفين؛ يسعى أحدهما للبقاء في السلطة، و الآخر للإطاحة بمعمر القذافي و النظام الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، وقد تأثرت مدن ليبيا المختلفة بالقتال خلال النزاع المسلح، إذ استعملت قوات القذافي سياسة الحصار على المدن التي تعرف احتجاجات عارمة، وتسيطر عليها قوات المعارضة، وبذلك تكون حكومة القذافي قد مارست التعذيب وغيره من الممارسات اللاإنسانية والمهينة، بما يشكل انتهاكا لالتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون

(1) جيمس بيتراس، الثورة العربية أمريكية الصنع، ترجمة فاطمة نصر، مكتب سطور للنشر، القاهرة، ط 1، 2012، ص 86.

(2) الطيب بيتي، ربيع المغفلين النهاية الممنهجة للعرب في (جيو-ستراتيجية) حكومة العالم الجديدة، شمس للنشر والإعلام، القاهرة، ط 1، 2014، ص 359.

(3) مفيد الزيدي، ليبيا رؤية من الداخل ونظرة إلى المستقبل، حلقة نقاشية عقدها قسم الدراسات الإفريقية بمركز الدراسات الدولية، بغداد، ع 2012، ص 11.

(4) عادل الجوجري، اعترافات القادة العرب، دار الكتاب العربي، دمشق-القاهرة، ط 1، 2012، ص 18.

(5) تقرير منظمة العفو الدولية 2009، رقم الوثيقة 003/2009، ص 297.

- الدولي لحقوق الإنسان، وقد مارست قوات القذافي العديد من الانتهاكات الإنسانية التي ساهمت في التدخل الدولي لمنعها.<sup>(1)</sup> منها:
- الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي لفترة طويلة، والتعذيب، وضروب إساءة المعاملة والمحاكمات الجائرة، وكذلك حالات الاعتقال التعسفي، حيث يوجد أكثر من 500 متهماً محكومين بالبراءة ولم يتم الإفراج عنهم فضلاً عن العقوبات القاسية.<sup>(2)</sup>
- تعرض قوات القذافي إلى الرعايا الأجانب في ليبيا، وذلك في المعابر الحدودية وتجريدتهم من ممتلكاتهم الخاصة من منتجات إلكترونية، كالهواتف النقالة والكاميرات و شرائح الذاكرة، والتعرض لهم بألفاظ ومعاملات غير إنسانية.<sup>(3)</sup>
- مجزرة سجن أبو سليم التي سبق ذكرها، حيث أن 1142 سجيناً قتلوا، وقد ادعت السلطات الليبية أن السجناء هاجموا أحد حراس السجن وقتلوه.

كما أشارت لجنة التحقيق الدولية في انتهاكات القانون الدولي في ليبيا إلى أن حقوق الإنسان في ليبيا قد تعرضت لانتهاكات صارخة مثل الحق في الحرية النقابية والحق في حرية التعبير، فضلاً عن عدم وجود نظام فعال لسيادة القانون ووجود قضاء غير مستقبل وهيمنة عدد من الأجهزة شبه العسكرية والأمنية، جميعها عوامل أدت إلى ترسيخ مناخ الخوف والقمع، وفي ضوء قمع الحقوق هذا ينبغي تقييم المطالبة المكبوتة بالديمقراطية وسيادة القانون في أوائل عام 2011م.<sup>(4)</sup>

#### 4. الموقف الدولي والإقليمي من النزاع في ليبيا 2011م.

اختلفت المواقف الدولية من تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا ومساندته للثورة الليبية، بين مؤيد، ورافض، ومتحفظ، وذلك راجع لاختلاف مصالح كل طرف فيها، وبناء على ذلك اتحدت المواقف، لذلك سندرس عبر هذا المحور مواقف الأطراف الدولية والإقليمية من تدخل الحلف في ليبيا سنة 2011م. وسنحاول إلقاء الضوء على موقف الأمم المتحدة، وموقف جامعة الدول العربية وموقف الاتحاد الإفريقي.

##### 1.4 موقف الأمم المتحدة

أدى استخدام القوة المفرطة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين أثناء الثورة الليبية إلى مقتل العديد من المدنيين جراء العمليات العسكرية، وإلى ظهور مأساة إنسانية وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كما اضطر الكثير لمغادرة ليبيا إلى دول أخرى كلاجئين خاصة إلى تونس ومصر، وازداد الوضع تأزماً ووجد المجتمع الدولي نفسه ومن خلال منظمة الأمم المتحدة وعبر مجلس الأمن مضطراً لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وإنقاذ المدنيين الليبيين من ويلات النزاع المسلح في ليبيا.<sup>(5)</sup>

وقد استند هذا التدخل للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتيح لمجلس الأمن اتخاذ كافة الإجراءات حال تحديد السلم والإخلال به ووقوع عدوان على المدنيين في دولة من الدول.<sup>(6)</sup> ولقد تمخض عن التحرك على مستوى مجلس الأمن صدور القرار

(1) جويلي مفتاح علي، مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012، ص34.

(2) نقلاً عن: حيدر موسى منخي القريشي، مرجع سابق، ص278.

(3) جويلي مفتاح علي، مرجع سابق، ص35.

(4) حيدر موسى منخي القريشي، مرجع سابق، ص279.

(5) تيسير إبراهيم قديح، التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، ص 139-140.

(6) بكرو مرزوق، بزيان أمين، مرجع سابق، ص32.

رقم 1970 في 20 فبراير 2011م بالإجماع، ويعد القرار رقم 1970، وكذلك القرار الثاني رقم 1973 في 17 مارس 2011م، تفعيل لمسؤولية الحماية من جانب الأمم المتحدة.<sup>(1)</sup> بفرض حظر جوي على الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي، وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة.

وأيضاً صدور قرار مجلس حقوق الإنسان في 2011/02/25م الذي يقضي بإفادة لجنة دولية مستقلة على وجه الاستعجال للتحقيق في جميع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني المزعوم ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية، وذلك للوقوف على حقائق وظروف وقوع تلك الانتهاكات والجرائم المرتكبة، وتحديد هوية الضالعين فيها.

## 2.4 موقف جامعة الدول العربية

لقد تحركت جامعة الدول العربية إزاء الأزمة الليبية في موقف غير مسبوق تجاه أي أزمة عربية في باكورة خروجها المفاجئ عن نهجها المؤلف، حيث مثل هذا الموقف استثناء في مثل هذه الحالات، خاصة أنه أعقب موقفها الحيادي السلي من الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر، فقد جاء الموقف من ليبيا نقطة تحول مهمة، حيث تعاطت الجامعة بإيجابية واضحة مع الأزمة الليبية منذ بدايتها، حين اتخذت موقفاً رسمياً وصريحاً من الأحداث في ليبيا ينحاز إلى الاحتجاجات ضد النظام القائم، ثم سرعان ما اتخذت القرار المرقم 7360 في 21 مارس 2011م.<sup>(2)</sup>، الذي قررت فيه ما يلي<sup>(3)</sup>:

- الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، والعمل على فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة لا سيما المناطق التي تتعرض للقصف كإجراءات وقائية، مع مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية لدول الحوار.
  - التعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، أمام ما ترتكبه السلطات الليبية من جرائم ضد الشعب الليبي الذي أفقده الشرعية.
  - دعوة جميع الدول العربية والصديقة، والمنظمات الدولية، وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدة العاجلة، وكذلك للدول المساعدة على إجلاء المواطنين العرب الراغبين في مغادرة ليبيا.
  - مواصلة التنسيق إزاء الموقف في ليبيا مع الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك الاتحاد الإفريقي.
- وبهذا القرار رفعت جامعة الدول العربية الحرج على الدول الأعضاء في مجلس الأمن، ومهدت الطريق لإصدار مجلس الأمن القرار 1973 الذي أعطى قوات حلف شمال الأطلسي حيزاً للقيام بفرض الحظر الجوي ومراقبته.

(1) نقلاً عن: راجحي لخضر، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم السيادة الوطنية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 303.

(2) محمد بدري عيد، ضد النظم؟، الأدوار التدخلية لجامعة العربية في الأزمات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة 48، ع 187، مجلد 47، 2012، ص 10.

(3) القرار رقم 7360 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2011/03/12م، بشأن الأحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي.

### 3.4 موقف الاتحاد الإفريقي

لقد كان موقف الاتحاد الإفريقي منذ بداية الاحتجاجات الليبية متحفظاً ورافضاً لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا، حتى أن الاتحاد الإفريقي امتنع في البداية عن توجيه أي إدانة مباشرة لمعمر القذافي، كما لم يُعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته.<sup>(1)</sup> وبعد تصعيد قوات حلف شمال الأطلسي لعملياتها العسكرية، كان للاتحاد الإفريقي موقف متحفظ من تلك العمليات لاستهدافها المواطنين، وهذا انتهاك عملي لنص القرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي يقضي بحظر الطيران العسكري الليبي لحماية المدنيين، كما كان للاتحاد الإفريقي مساعي لحل الأزمة الليبية بطرق سلمية، حيث قام بطرح مبادرته التي عرفت "بخارطة الطريق الإفريقية".<sup>(2)</sup> ورغم كل هذه المساعي لم يتمكن الاتحاد الإفريقي من إقناع المعارضة الليبية بخطة الطريق الإفريقية، ويرجع سبب هذا الإخفاق إلى عدّة عوامل تؤثر على تحركات الاتحاد الإفريقي، ومن أهمها كون ليبيا من أكبر المساهمين في ميزانية الاتحاد الإفريقي، إضافة إلى دعم النظام الليبي السابق لأنظمة إفريقية، وكذلك تخوف الاتحاد الإفريقي من فقدان ليبيا من الإطار القاري الإفريقي، وانخراطها أكثر في الإطار العربي، وهذا في حال رحيل الرئيس معمر القذافي.<sup>(3)</sup> الذي له كثير من الاستثمارات في بعض الدول الإفريقية، فبرحيله تخسر هذه الدول هذه المصالح والاستثمارات.<sup>(4)</sup>

وعليه يمكن القول أن الاتحاد الإفريقي واجه معضلة كبرى مع الأزمة الليبية، فمن ناحية يرتبط الاتحاد الإفريقي بعلاقات قوية مع معمر القذافي بصفته وشخصه، ومن ناحية أخرى يعمل الاتحاد الإفريقي في إطار مؤسسي تحكمه اتفاقات وبروتوكولات رسمية تتنافى مع رد فعل معمر القذافي إزاء أعمال التمرد التي شهدتها ليبيا، ولهذا الأسباب جاء موقف الاتحاد من الثورة في ليبيا متبايناً رسمياً وعملياً، فكان في ظاهره محافظاً على مبادئ وأحكام بروتوكولاته، وفي باطنه داعماً للقذافي، وباحثاً له عن مخرج سياسي من الأزمة.<sup>(5)</sup>

### 5. آثار التدخل العسكري في ليبيا عام 2011م.

كان لتدخل حلف الأطلسي في ليبيا تداعيات جمّة، كان لها أثر سلبي عليها. إذ دخلت منذ سقوط نظام معمر القذافي في دوامة من الصراع على المستوى السياسي، والأمني، والاقتصادي...، بين مختلف الفصائل الليبية، التي تفرقت باختلاف مصالحها بعد

(1) سماح مهدي صالح العلياوي، دور منظمة الأمم المتحدة في تطبيق مبدأ التدخل الدولي الإنساني، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2019، ص460.

(2) خارطة الطريق الإفريقية: هي مبادرة جاءت بعد تشكيل الاتحاد الإفريقي لجنة خماسية مؤلفة من خمسة دول هي: موريتانيا، جنوب إفريقيا، مالي، الكونغو، أوغندا، حيث تمكنت تلك اللجنة من صياغة مبادرة تمثلت في الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية، وفتح حوار بين الأطراف الليبية.

(3) سماح مهدي صالح العلياوي، مرجع سابق، ص461.

(4) تيسير إبراهيم قديح، مرجع سابق، ص153.

(5) نقلاً عن: خالد إبراهيم أبو رقيقة، موقف الاتحاد الإفريقي من الثورة الليبية 17 فبراير 2011، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، ع 3، مجلد 7، 2016، ص645.

إسقاط القذافي، وما زاد من معاناة هذا البلد، تنافس قوى خارجية عدة إقليمية ودولية على السيطرة والنفوذ فيه.<sup>(1)</sup> وقد كان لتدخل حلف شمال الأطلسي تداعيات سلبية على وجود الدولة الليبية، وعمل على انهيارها.

### 1.5 الآثار السياسية للتدخل العسكري في ليبيا عام 2011م

تري الباحثة البريطانية أليسون باجيتير (Alison Pargeter) أن القذافي ترك البلاد من دون قيادات جديدة، وبتركة ثقيلة... لذلك سُبّنى الدولة من التراب، من تراث القذافي الحزين، بعد أربعة عقود أصبحت البلاد في حالة مؤسفة جدا من حيث فقدان التدريب، وفقدان الخبرات المؤهلة، القذافي ترك ليبيا من دون سياسيين، ومن دون خبرات سياسية... القذافي ترك خلفه بلدا غارقا في الفساد، الفساد كان أداة رئيسة في يده.<sup>(2)</sup>

اتسمت ليبيا بعد التدخل العسكري عام 2011م بعدم الاستقرار ففي 22 جانفي 2012م اقتحم المتظاهرون مقر المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، واستقال نائب رئيس المجلس الوطني الانتقالي عبد الحفيظ غوجا، ووقعت أشد هذه الحوادث خطورة في 3 جانفي 2012م عندما اندلع القتال بين ألوية متنافسة من مصراتة ومن ضاحية سيدي خليفة في العاصمة، مما أسفر عن مقتل العديد من الأفراد، وكذلك تعرض أفراد من جماعة الطوارق المشردين داخليا إلى هجوم في طرابلس، مما أسفر عنه وفاة سبعة من الطوارق، فضلا عن استخدام القوة في بني وليد ضد عناصر يُدعى أنها تدين بالولاء للنظام السابق، وتردّي الحالة الإنسانية التي تمخّصت عن الحصار العسكري والعمليات العسكرية.<sup>(3)</sup>

يعتبر سقوط مدينة سرت وموت معمر القذافي وإعلان التحرير من أبرز النتائج السياسية والعسكرية التي حُققت بفضل التدخل الدولي في ليبيا، إلا أن التدخل الخارجي ساهم بشكل كبير في انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا، ووصول العامة للسلاح بأنواعه كافة في مخازن الجيش والشرطة (الخفيف - المتوسط - الثقيل والمتطور) ثم توجيهه والاستعانة به في مواجهة النظام.<sup>(4)</sup> كما ساهمت حالة انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية إلى سهولة عملية نقل السلاح وتهريبه إلى دول الجوار كمصر وتونس والجزائر، حيث نشط تجار السلاح في مجموعات منظمة لبيع السلاح. نشطت المجموعات المتشددة إسلاميا في دول الجوار وأصبحت الأراضي الليبية عبارة عن منطقة دعم وتدريب لهذه المجموعات، في غياب السلطات الرسمية الأمنية أو ضعف أدائها، بسبب الظروف السابقة، تحولت كذلك الأراضي الليبية إلى منطقة عبور وانطلاق لأنواع الجريمة المنظمة كافة (تجارة السلاح - المخدرات - الهجرة الغير شرعية) ما أثر سلبا على ليبيا ودول الجوار والدول الأوروبية أيضا المطلة على البحر الأبيض المتوسط، كذلك شرح

<sup>(1)</sup> عبد الله ناهض عباس، تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا: الأهداف والتداعيات، دار الجدل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2019، ص 131.

<sup>(2)</sup> نقلا عن: مبارك أحمد، محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، السنة 50، ع 195، 2014، ص 142.

<sup>(3)</sup> تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: رقم الوثيقة S/2012/129، S/2013/104، S/2014/131.

<sup>(4)</sup> تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، المنظمة العربية لحقوق الإنسان و المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان و مجموعة المساعدة القانونية الدولية، جانفي 2012، ص 17.

سياسي وعدم وجود توافق سياسي ومؤسسي بسبب تدخل أطراف خارجية، ودعم كل طرف لجهة معينة مما أدى إلى اختلاف وعدم توافق وشرح حكومي ومؤسسي.<sup>(1)</sup>

يرى الدكتور خالد حنفي أن ظاهرة انتشار الميليشيات والأسلحة هي نتاج التدخل الدولي في ليبيا للقضاء على حكم القذافي، فضلا عن الطبيعة غير المركزية للجهات المسلحة التي شاركت إلى جانب حلف شمال الأطلسي في الحرب، وكذلك انتصار المؤسسة العسكرية الليبية إبان الثورة.<sup>(2)</sup>

وقد لخص السيد طارق متري الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا UNSMIL الآثار أو التحديات السياسية في مجلس الأمن.<sup>(3)</sup>

- الصراعات السياسية بين الأحزاب السياسية.
- الافتقار إلى الحوار الوطني الجاد وبرامج ومبادرات المصالحة الوطنية.
- الآثار السلبية المترتبة عن قانون العزل السياسي.

## 2.5 الآثار الاقتصادية للتدخل العسكري في ليبيا عام 2011م

لعب العامل الاقتصادي دورا هاما و أساسيا في المناداة والمطالبة بالتغيير في ليبيا، فبالرغم من الإمكانات والثروات التي تزخر بها، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي والحيوي، إلا أن شعبها قد عان من أوضاع معيشية، واقتصادية سيئة ومتردة، مما جعل الشعب يعاني من البطالة، والفقر، والفساد، وانعدام الشفافية والمساءلة، حيث أن مقاليد الثورة الاقتصادية الليبية انحصرت في يد فئة محددة تمثلها الطبقة الحاكمة وحاشيتها من المقرّبين، أما غالبية الشعب فقد عان الأمرين من الإقصاء والتهميش مما أدى إلى تغيير راديكالي في الأوضاع المزرية التي كانوا يعيشونها، والمطالبة بالحياة الكريمة، وعوائد النفط، والتساؤل حول هذه العوائد.<sup>(4)</sup>

وشهد الاقتصاد الليبي تراجعا عقب سقوط القذافي، وما تلاه من أحداث وصراعات سياسية وعسكرية، فضلا عما سببه التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي، الذي أدى إلى تدمير شبه كامل للبنى التحتية الليبية، إذ أن عجلة الاقتصاد متوقفة بشكل شبه تام، لتأثرها بتداعيات ما يجري على الساحة الليبية، والاقتصاد حتى ينمو ويتطور يحتاج إلى بيئة آمنة، ومستقرة، ووضع سياسي وأمني مستتب، حيث حجم الإنفاق فاق حجم الواردات ما بعد عام 2011م، مما سبب عجزا اقتصاديا كبيرا، عدا عام 2012م وعام 2017م الذي عرف فائضا قدر بـ (21) مليار دولار و (03) مليار دولار على التوالي.<sup>(5)</sup>

أمام هذا الوضع الاقتصادي الصعب اضطرت الحكومات المتعاقبة، ولكي تغطي نفقاتها ولسد العجز الحاصل في الميزانية، اللجوء إلى السحب من الاحتياطي النقدي الليبي، الذي كان في سنة 2013م، بلغ 116 مليار دولار، تراجع مع نهاية العام 2016م

(1) عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي الأمني على ليبيا واقع ورؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط، 2014، ص 3-4.

(2) خالد حنفي، تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، ع 188، 2012، ص 118.

(3) مجلس الأمن الوثيقة رقم S/PV.7218

(4) أحمد علي الأطرش، المشهد السياسي والأمني في ليبيا رؤية تحليلية استشرافية، قدمت هذه الورقة في ندوة عُقدت في طرابلس بتاريخ 2015/06/13، ص 03.

(5) عبد الله ناهض عباس، مرجع سابق، ص 145.

إلى 58 مليار دولار، وهذا ينذر بأن تواجه ليبيا الإفلاس بعد سنتين، أو ثلاث سنوات، إذا ما استمر الوضع على هذا الحال دون إيجاد حلول جذرية تنتشل الاقتصاد الليبي من الحالة المزرية التي يعيشها، هذا الحل كبير منه مرتبط بالحل السياسي والأمني.<sup>(1)</sup> وقد أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن ليبيا كانت تستضيف حوالي 1.5 مليون من العمال المهاجرين، وأدى الخروج المفاجئ للعمال الواردة إلى تخفيض تحويلات العاملين، وقدرت منظمة العفو الدولية العمال الذين هاجروا عام 2011م بما يقارب 500 ألف عامل.<sup>(2)</sup>

أما عن الأصول الليبية المجمدة والتي تقدر بـ 170 مليار دولار، فقد تحدثت بعض الدول عن الإفراج عنها، رغم أنها لا تتعدى 10% من الأصول الليبية المجمدة، فقد تحتاج ليبيا إلى عدت سنوات لاستعادة هذه الأموال، أو الكشف عن الأصول المجهولة في الخارج، وهذا ما سيوقع المجلس الوطني الانتقالي ومستقبل ليبيا السياسي في مأزق حقيقي.<sup>(3)</sup>

أدى عدم الاستقرار السياسي وخصوصاً أحداث مطار طرابلس وبنغازي إلى خسائر اقتصادية فادحة، تشير إلى تدهور الحالة الاقتصادية، والذي يعزى بصورة رئيسة إلى انخفاض إنتاج النفط وصادراته، وإن موانئ تصدير النفط كانت تسيطر عليها الجماعات المسلحة لما يقارب 11 شهراً، فخسرت ليبيا أكثر من 30 بليون دولار، فضلاً عن عجز الحكومة تأمين الخدمات الأساسية للسكان المحليين، وارتفاع معدل البطالة بين الشباب إلى درجة أنهم التحقوا بالجماعات المسلحة لكي يحصلوا على بعض الدخل.<sup>(4)</sup>

### 3.5 الآثار الاجتماعية، والإنسانية، والثقافية، للتدخل العسكري في ليبيا عام 2011م

لا شك أن الآثار الاجتماعية والإنسانية هي نتيجة طبيعية للآثار السياسية والاقتصادية التي أفرزها التدخل العسكري في ليبيا، فكل المتغيرات التي طرأت على المجتمع الليبي من تعثر في المسار السياسي، وضعف البيئة الاقتصادية، كلها عوامل مؤثرة في النسيج الاجتماعي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببقية الآثار<sup>(5)</sup>

اعتمد مجلس الأمن في 17 مارس 2011م القرار 1973 الذي يتضمن الإذن باستخدام القوة في ليبيا وإذ ركز القرار 1973 على حماية السكان المدنيين، فإنه دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، والوقف الكامل للعنف ضد المدنيين. وأذن القرار للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مع استبعاد أي شكل من أشكال احتلال الأراضي الليبية.

إضافة إلى ذلك سمح للدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ حظر الطيران في المجال الجوي الليبي. وأخيراً عزز النص حظر الأسلحة، حيث منع طيران الخطوط الجوية الليبية، وقرّر تجميد الأصول المالية الليبية، مثل تلك التي جرى تحديدها في القرار 1970 المؤرخ في 26 فيفري 2011م. وكان السبب الأصلي وراء هذه الدعوة لحماية المدنيين من الناحية الضمنية هو مفهوم

(1) التقرير العام، ديوان المحاسبة الليبي، 2016، ص 18.

(2) تقرير منظمة العفو الدولية 2011، رقم الوثيقة MDE 19/009/2011

(3) دهام الغزوي، خلود خميس، وآخرون، ليبيا من انقلاب الزعيم إلى ثورة الشعب، مركز حوراني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق، 2012، ص 106.

(4) مجلس الأمن الوثيقة رقم S/PV.7218

(5) حيدر موسى منخي القريشي، مرجع سابق، ص 327.

المسؤولية عن توفير الحماية، رغم أن مفهوم المسؤولية عن توفير الحماية لم يُطرح دائما بصراحة في المناقشات التي أدت إلى اعتماد القرارات<sup>(1)</sup>

و قد قامت طائرات الناتو بـ 17,939 طلعة جوية مسلحة في ليبيا، و استخدمت ذخيرة دقيقة التوجيه، لكن رغم الاحتياطات التي ألتخذها الناتو حدثت العديد من الوفيات في صفوف المدنيين، والعديد من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية، ومن بينها 20 ضربة جوية قام بها الناتو، منها خمس ضربات جوية قتل فيها ما لا يقل عن 60 مدنيا، والعديد من الإصابات، إضافة إلى الضربات الجوية التي أنزلت أضرارا كبيرة بالبنية التحتية المدنية، ووقعت أكبر واقعة من حيث الخسائر في المدنيين بضربة جوية للناتو في ليبيا في مدينة (ماجر)، إذ فاق عدد القتلى المدنيين 34 مدنيا في غارتين، وأصيب فيهما عدد كبير من سكان المدينة، كما عرفت ليبيا العديد من عمليات الخطف و القتل الغوغائي من طرف قوات المعارضة لعدد كبير من للمدنيين في المناطق الخاضعة لهم، وخاصة منهم من كان يساند القذافي أو يشبه فيهم أنهم أعوان أو أنصار للقذافي.<sup>(2)</sup>

وكل هذا أدى إلى حدوث فوضى وإلى انتهاكات إنسانية جسيمة، ناهيك عن الهجرة وغيرها، وكان النظام الاجتماعي في ليبيا يكاد يكون مقسما حسب القبائل والانتماءات وكل قبيلة بمثابة دولة داخل دولة، وهذا مازاد من تردّي الأوضاع، وقد حدثت كذلك العديد من الانتهاكات من الجانب الأممي عبر عمليات القصف الجوي.<sup>(3)</sup>

وقد لخص السيد طارق ميري الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا UNSMIL، الآثار الاجتماعية والتحديات التي يواجهها المجتمع الليبي بالأتي<sup>(4)</sup>:

- المشاكل المتعلقة بالأشخاص المشردين داخل البلاد، واللاجئين الليبيين خارج البلاد.
- النزاعات القبلية التي تغذيها الارتباطات الوثيقة مع الجماعات المسلحة.
- هروب الموارد البشرية إلى الخارج بسبب الخوف من الملاحقة القضائية ونتيجة لقانون العزل السياسي غير العدل.
- الموقف السلبي الواضح للرأي العام وعدم كفاية انخراط الجمهور على الرغم من وجود الآلاف من منظمات المجتمع المدني.
- أزمة الثقة بين الشعب والحكومة، وبين الحكومة والمؤتمر الوطني، وبين المؤتمر الوطني و الشعب، الأمر الذي يعوق العملية السياسية.

- عدم وجود إستراتيجية إعلامية من أجل حش دعم السكان المحليين.

أما الآثار الثقافية فقد تمثلت في تدمير الأعيان الثقافية والدينية، كما حدث في بلدة الرجمة شرقي بنغازي، حينما أرادت مجموعة من السلفيين تدمير ضريح صوفي، أدى هذا الهجوم إلى مقتل أربعة مدنيين، ولم يكن هذا هو الهجوم الوحيد، بل عرفت ليبيا كثير من الاعتداءات على العيان الثقافية والدينية، مثل ما حدث في مصراتة، حين تعرض قبر (سيدي أحمد) وضريح (سيدي الشعاب) إلى

(1) كريم بوشوارب، مرجع سابق، ص 79.

(2) برونو بومييه، استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ع 884، مجلد 93، 2011، ص 16-17.

(3) كريم بوشوارب، مرجع سابق، ص 80.

(4) مجلس الامن، الوثيقة رقم S/PV.7128

الاعتداء، استنكره المؤتمر الوطني العام ومفتي ليبيا الشيخ صادق الغرياني، فضلا عما لحق الكنيسة القبطية في دfnية، وكانت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة قد أدانت تدمير تراث ليبيا الديني والثقافي، حيث يعد جريمة إنسانية وفقا للمادة 7 من نظام المحكمة الجنائية الدولية، وهو مخالف لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح.<sup>(1)</sup>

#### 4.5 الآثار الإقليمية والدولية للتدخل العسكري في ليبيا عام 2011

خلف الانخيار الأمني في ليبيا فراغا استراتيجيا كبيرا في منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي، وهذا ما جعل ليبيا من بين أهم العواصم الأولى لتنظيم داعش، وذلك لسيطرته على عدة مناطق فيها، يتم استغلالها للتدريب والاستعداد لتنفيذ عمليات نوعية، خاصة ضد الدول الغربية .

كما استغلت التنظيمات المسلحة والعصابات الإجرامية العابرة للحدود انخيار المؤسسة الأمنية لإعادة بعث نشاطاتها، وتوسيع شبكتها في كامل المنطقة، الأمر الذي سهّل عملية نقل السلاح خارج ليبيا، وكذلك نقل الأفراد المطلوبين أمنيا، وهذا الأمر شكّل تهديدا حقيقيا لاستقرار دول الجوار، كتونس والجزائر، بل أصبحت ليبيا مصدرا للإرهاب المهدد للسلم والأمن الدوليين، خاصة بعد رصد اتصالات بين تنظيم داعش في ليبيا و جماعة بوكو حرام في نيجيريا، وقد أكدت الوقائع بعد ذلك أن ليبيا أصبحت بؤرة إرهاب وتهديد إقليمي ودولي، مثل حادثة القنصلية الأمريكية في بنغازي، ومقتل السفير الأمريكي "كريستوفر ستيفنس"، وكذلك حادثة تقينتورين في الصحراء الجزائرية، التي أكدت التقارير أن الأسلحة التي استرجعتها القوات الجزائرية مصدرها مخازن السلاح في ليبيا، فضلا عن استهداف متحف باردو في العاصمة التونسية، ومقتل 23 شخصا وعشرات الجرحى.<sup>(2)</sup>

#### 6. خاتمة:

بعد دراسة وتحليل التدخل العسكري في ليبيا عام 2011، من خلال التطرق إلى مفهومه وأنماطه، ودواعي هذا التدخل، مع بيان الموقف الإقليمي والدولي منه، وأهم الآثار التي خلفها هذا التدخل على مؤسسات الدولة، والدور الذي لعبه في تدمير الدولة الليبية، عكس ما كان الشعب الليبي يُحْمِي به نفسه، من التخلص من دكتاتورية معمر القذافي، ليجد نفسه غارقا في الفوضى، بعد انسحاب قوات الناتو التي تدخلت بحجة حماية المواطنين، دون تحمل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية الناجمة عن هذا التدخل.

وقد كان للتدخل العسكري في ليبيا نتائج وخيمة على كل الأصعدة، خاصة بعد خروجه عن مضمون قرار مجلس الأمن، القاضي بحظر الطيران، بهدف حماية المدنيين، وصار يسعى إلى قتل القذافي وإسقاط نظامه، وترك ليبيا مرتعا للإرهاب، بسبب الفراغ الأمني وتدمير جل مؤسسات الدولة، والتي من شأنها حماية المواطنين، وتقديم كل الخدمات لهم، كما كان لعمليات حلف الناتو أثر كبير على اقتصاد ليبيا، بعد تدمير البنى التحتية في ليبيا بسبب قصفها للمؤسسات، والمراكز، والمصانع، بهدف القضاء على أنصار معمر القذافي، الموصوفين بالإرهاب، وهذا ما خلف أزمة إنسانية حقيقية، كل سكان ليبيا صار همهم الوحيد البقاء أحياء بكل الطرق، خاصة مع توفر السلاح بكميات كبيرة، فكانت ليبيا مسرحا للاقتتال بين أفراد الوطن الواحد، هذه الأزمة كان لها أيضا أثر على المستوى الإقليمي والدولي، إذ أصبحت ليبيا تشكل تهديدا لدول الجوار كون ليبيا أصبحت مصدرا للسلاح، وملجأ للأفراد

(1) حيدر موسى منخي القريشي، مرجع سابق، ص 329-330.

(2) عباس بوغالم، تقرير عن الملتقى الدولي: (ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة)، تونس، 2015، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 441، 2015، ص 169.

المطلوبين دوليا. هذا الوضع القائم في ليبيا بسبب تدخل حلف الناتو، وعدم التزامه بقرارات مجلس الأمن، خدمة لمصالح بعض الدول، جعل من ليبيا دولة منهارة، بعد تدمير كل مؤسساتها، ما يعني عدم قيامها بأدنى وظيفة تجاه مواطنيها وإقليمها.

### قائمة المراجع:

1. جون بيلس وستيف سميث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، *عولمة السياسة العالمية*، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
2. تمرايط إيمان، *تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية: دراسة مقارنة بين حالي كوسوفو و ليبيا*، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط 1، 2017.
3. P.H. COLLINS, *Dictionary of politics and governments*, ed, 3, (LONDON: BLOOMSBURY PUBLISHING, 2004).
4. حيدر موسى منحي القريشي، *أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا أنموذجا*، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2018.
5. محمد غازي الجنابي، *التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام*، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط 1، 2010.
6. سهيل الفتلاوي، *الأمم المتحدة*، دار الحامد، عمان، ج 1، ط 1، 2011.
7. حسام هندراوي، *التدخل الدولي الإنساني*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
8. أحمد عبد الله أبو العلا ، *تطور دور مجلس الأمن والسلم الدوليين*، دار الكتب القانونية، مصر، المحلة الكبرى، 2015.
9. يعقوب عبد الرحمان، *التدخل الإنساني في العلاقات الأولية*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ط 1.
10. الخطيب نعمان أحمد، *الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2004، ص 48.
11. جمال حمود الضمور، *مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا والسودان والصومال*، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2004.
12. جيمس بيتراس، *الثورة العربية الأمريكية الصنع*، ترجمة فاطمة نصر، مكتب سطور للنشر، القاهرة، ط 1، 2012.
13. الطيب بيتي، *ربيع المغفلين النهاية الممنهجة للعرب في (جيو-ستراتيجية) حكومة العالم الجديدة*، شمس للنشر والإعلام، القاهرة، ط 1، 2014.
14. عادل الجوجري، *اعترافات القادة العرب*، دار الكتاب العربي، دمشق-القاهرة، ط 1، 2012.
15. جويلي مفتاح علي، *مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012.
16. سماح مهدي صالح العلياي، *دور منظمة الأمم المتحدة في تطبيق مبدأ التدخل الدولي الإنساني*، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2019.
17. عبد الله ناهض عباس، *تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا: الأهداف والتداعيات*، دار الجند للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2019.
18. دهام العزاوي، *خلود خميس، وآخرون، ليبيا من انقلاب الزعيم إلى ثورة الشعب*، مركز حوراي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق، 2012.
19. برونو بوميه، *استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها*، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ع 884، مجلد 93، 2011.

20. خالد حساني، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم للتدخل الدول الإنساني، مجلة المستقبل العربي، ع 425، جوان 2014.
21. لوهاب حدرياش، تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ع 4، 2017.
22. محمد بدري عيد، ضد النظم؟ الأدوار التدخلية لجامعة العربية في الأزمات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة 48، ع 187، مجلد 47، 2012.
23. عبد الكريم باسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، مجلة دفاتر السياسية والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 12، 2015.
24. خالد إبراهيم أبو رقيقة، موقف الاتحاد الإفريقي من الثورة الليبية 17 فبراير 2011، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، ع 3، مجلد 7، 2016.
25. مبارك أحمد، محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، السنة 50، ع 195، 2014.
26. خالد حنفي، تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، ع 188، 2012.
27. عباس بوغلام، تقرير عن الملتقى الدولي: (ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة)، تونس، 2015، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 441، 2015.
28. كريم بوشوارب، إستراتيجية التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في المتوسط (دراسة حالة ليبيا)، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016/2017.
29. زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012/2013.
30. بكرو مرزوق، بزيان أمين، التدخل العسكري لحماية حقوق الإنسان (ليبيا أنموذجا)، مذكرة ماستر، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016/2017.
31. تيسير إبراهيم قديح، التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.
32. راجي لخضر، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم السيادة الوطنية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2015.
33. مهدي محمد عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، تم التصفح يوم 13 ديسمبر 2019 على الساعة 10:50 صباحا على الموقع: <http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm>
34. مفيد الزيدي، ليبيا رؤية من الداخل ونظرة إلى المستقبل، حلقة نقاشية عقدها قسم الدراسات الإفريقية بمركز الدراسات الدولية، بغداد، ع 2012.
35. عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي الأمني على ليبيا واقع ورؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2014.
36. أحمد علي الأطرش، المشهد السياسي والأمني في ليبيا رؤية تحليلية استشرافية، قدمت هذه الورقة في ندوة عُقدت في طرابلس بتاريخ 2015/06/13.
37. مجلس الأمن الوثيقة رقم S/PV.7128

38. مجلس الأمن الوثيقة رقم S/PV.7218
39. تقرير منظمة العفو الدولية 2011، رقم الوثيقة MDE 19/009/2011
40. التقرير العام، ديوان المحاسبة الليبي، 2016، ص 18.
41. مجلس الأمن الوثيقة رقم S/PV.7218
42. تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، المنظمة العربية لحقوق الإنسان و المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان و مجموعة المساعدة القانونية الدولية، جانفي 2012.
43. منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010: حالة حقوق الانسان في العالم.
44. تقرير منظمة العفو الدولية 2009، رقم الوثيقة 003/2009.
45. القرار رقم 7360 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2011/03/12م، بشأن الأحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي.
46. تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: رقم الوثيقة S/2012/129، S/2013/104، S/2014/131.